حرب الاتهامات بين الكردستاني ودولة القانون مضمونها الدكتاتورية

الكردستاني : هجومُ مجيد دليل على فشل ائتلاف المالكي في إدارة الدولة

رد التحالف الكردستاني على تصريحات النائب عن ائتلاف دولة القانون ياسين مجيد المتعلقة باتهامه رئيس إقليم كردستان حين وصفه بالديكتاتورية ، وقال النائب عن التحالف الكردستاني فرهاد الاتروشي " إن الديمقراطية هي التي أتت بمسعود بارزاني إلى منصب رئاسة إقليم كردستان"، مشيرا إلى أن هذا الهجوم دليل على فشلهم.

واعتبر الكردستاني، أن ثقل رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني الدولي والإقليمي ونجاح زياراته الأخيرة "أعميا بصيرة" ائتلاف دولة القانون و"أفقداه توازنه"، فيما وصف اتهام بارزاني بالدكتاتورية بـ"السياسي والانتقامي"، لافتا إلى أنه يهدف إلى صرف النظر عن نجاح مؤتمر أربيل الأخير.

□ بغداد / إياد التميمي

وجاء رد الكرد على خلفية تصريحات لمجيد قال فيها إن "الديكتاتورية" التي بدأت تنمو في كردستان هي الخطر الحقيقي على ديمقراطية الكرد.

وهذه ليست المرة الأولى التي يتبادل فيها اعضاء في ائتلاف المالكي والكردستاني الاتهامات والانتقادات، وسبق لمجيد أن اتهم الكرد بتهريب النفط، لكن اربيل اعتبرت تصريحاته غير منضبطة.

وقال النائب البارز في التحالف الكردستاني فرهاد الاتروشي في تصريح لمراسل المدى في مجلس النواب امس " إن خطابات ياسين مجيد "فقدت توازنها السياسي"، مشيرا إلى أن الديمقراطية هي التي أتت بمسعود بارزاني إلى رئاسة الإقليم.

وانتخب بارزاني رئيسا لإقليم كردستان العراق في انتخابات ٢٠٠٩ وحصل على نحو ٧٠ في المئة من أصوات الناخبين.

وأضاف الاتروشي أن "هذا الهجوم دليل على فشل ائتلاف المالكي في إدارة الدولة العراقية لاسيما موضوع الخدمات التي في مقدمتها موضوع الكهرباء".

وقارن الاتروشي بين تجهيز الطاقة الكهربائية في الإقليم والتجهيز في باقي مناطق العراق، مبينا أن "الكهرباء في الإقليم متوفرة على مدى ٢٤ ساعة أما في باقي المحافظات فلا تحتاج إلى أن تذكر".

وتمكن إقليم كردستان من السيطرة على أزمة الكهرباء بشكل كبير حيث يزود سكانه بنحو ٢٢ ساعة يوميا في الصيف، بينما تعاني باقي مدن العراق من ترد كبير وتصل ساعات القطع إلى أكثر من ١٦ ساعة يوميا، ووصل القطع في الصيف الماضي إلى ٢٠ ساعة يوميا.

وانتقد الاتروشي، ياسين في محاولته لـ"شق الصف الكردي"، واصفا موقف رئيس الجمهورية جلال طالباني بـ"المتوافق مع موقف بارزاني بدلالة حضوره الاجتماع الخماسي" في اربيل.

وأكد على أن "الاتهامات الموجهة للتحالف الكردستاني بأنه لا يرغب بعقد المؤتمر عارية عن الصحة"، متهما ائتلاف دولة القانون بالسعي "لإفشال المؤتمر".

وردا على اتهام ياسين مجيد بأن عائدات منفذ إبراهيم الخليل لا يعرف عنها شيء، نفى الاتروشي استحواذ الإقليم على تلك العائدات"، مؤكدا "عودتها للخزينة المركزية"، داعيا "من يشكك بالأمر إلى سؤال وزير المالية" رافع العيساوي.

وتأتي تصريحات الاتروشي بعد ان رد ائتلاف دولة القانون بعنف على اتهامات وجهها رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني الى رئيس الوزراء نوري المالكي بالدكتاتورية بأن الشعب يعرف من هو الدكتاتور.

وقال النائب عن دولة القانون ياسين مجيد امس في مؤتمر صحفي حضره مراسل المدى في مجلس النواب إن مسعود بارزاني يحكم الاقليم منذ ٢٠ سنة وهو رئيس الحزب الحاكم والقائد العام لقوات البيشمركة وابنه يشغل منصب رئيس جهاز المخابرات وابن اخيه رئيس للحكومة وخمسة من اسرته هم اعضاء في المكتب السياسي للحزب الديمقراطي".

واعتبر مجيد استمرار بارزاني في الهجوم على المالكي "محاولة للتغطية على عمليات تهريب النفط الى الحيتان في الاقليم وسرقة الاموال الآتية من فرض الرسوم والكمارك عبر منفذ ابراهيم الخليل والتي لم يسلمها للحكومة المركزية " على حد قوله.

وقال مجيد أن "الدكتاتورية في اقليم كردستان تتنامى ولهذا نشعر بالخطر على الديمقراطية التي يعيشها الشعب الكردي"، معتبرا أن بارزاني "سيستمر في الهجوم على بغداد لحين إجراء انتخابات في اقليم كردستان".

، وتابع مجيد :" يريد بارزاني اعطاء الكرد اشارة بأن لديهم عدوا في بغداد ، كي يوهمهم بأنه الشخص الوحيد الذي يحمي الشعب الكردي "

من جانبه قال النائب عن التحالف محما خليل في بيان صدر امس، وتلقت المدى نسخة منه، إن "الاتهامات التي صدرت عن أحد نواب ائتلاف دولة القانون بحق بارزاني بالدكتاتورية والتمسك بالسلطة هي تصريحات مزيفة وبعيدة عن الواقع"، معتبراً أن "الحسد والغيرة من شخصية بارزاني ونجاحاته التي حققها للشعب العراقي عامة والكرد خاصة بإنقاذ العراق من الأزمات الخطيرة ومقارعة الدكتاتورية وترشيحه للحصول على جائزة السلام العالمي وثقله الدولي والإقليمي ونجاح زيارته الخارجية قد أعمت البصيرة عن رؤيتها وتحكيم الضمير حولها وجعلتهم يفقدون توازنهم وحكمتهم السياسية".

وأضاف خليل أن "تلك التصريحات باطلة وهي رد فعل انتقامي بعد الضغط الذي يتعرض له ائتلافهم داخل التحالف الوطني ومحاولة يائسة لصرف الأنظار عن نجاح مؤتمر أربيل لقيادات الكتل السياسية التي خرجت بتوافق كبير حول حلول للأزمات القائمة".

ورأى خليل أنها أيضاً "محاولة من حكومة بغداد لخلق أزمة جديدة والتهرب من تنفيذ الحلول المناسبة لها"، لافتاً إلى أن "هذا الأمر يؤكد عدم جدية ائتلاف دولة القانون وعدم رغبته بالتوصل إلى نهاية لهذه الأزمات".

وأضاف خليل أنه "كان الأجدر بهؤلاء النواب أن يوقفوا محاولات الحكومة في السيطرة على الهيئات المستقلة ومن بينها مفوضية الانتخابات والبنك المركزي، وإلزامها بعدم الانفراد بالسلطة والابتعاد عن الدكتاتورية وتنفيذ الوعود والاتفاقيات، وخصوصاً اتفاق اربيل الذي تشكلت بموجبه الحكومة وليس الانقلاب عليها والتنصل منها".

وأوضح خليل أن "الإقليم يتمتع بتداول سلمي للسلطة من خلال تغيير رئاسة الحكومة وتمثيل جميع الشرائح الكردية والقومية ضمن برلمانه، بالإضافة إلى حرية الإعلام والتعبير عن الرأي وتقديم الخدمات إلى الشعب الكردي التي عجزت عن تقديمها حكومة بغداد".

عالم آخر

■ سرمد الطائي

الحرية للكاميرا يا حكومة

الزملاء في مرصد الحريات الصحفية أولوا اهتماما كبيرا في تقريرهم السنوي لهذا العام، لمحنة المصور الصحفي مع الكاميرا التي يمكنها أن تدفع عناصر الامن والجيش الى اعلان "النفير العام" بمجرد ان تقع اعينهم عليها بيد الصحفيين. لماذا كل هذا الشعور بالعداء تجاه "الصورة"؟

ضوابط كيفية ومعقدة تظل تتحكم بتراخيص حمل الكاميرا او القيام بتصوير فوتوغرافي او فيديوي، واجتهادات الاخوة الضباط تظل هي الحاسمة في نجاح مهمة التصوير او فشلها. الاصدقاء المصورين ومراسلو التلفزيون يقولون ان هناك تعبيرا مجازيا شائعا في فن الصورة هو ان المصور "لص" يصطاد اللقطة اصطيادا. اي انه بين ملايين الثواني التي تتحرك خلالها الاجساد والاشياء، يسرق احلى اللحظات ليمنحها الابدية ويخلدها بكاميرته. اما في العراق فإن الكلمة يمكن ان تستخدم بمعناها الحقيقي، اي ان المراسل التلفزيوني او المصور الصحفي يمارس عمله كمن يسرق اللقطة سرقة وعليه ان يتحايل على الساسة ورجال الامن والمسؤولين كي يقوم بتصوير نهر او جسر او مظاهرة او حياة عابرة عادية.. او مشروع مألوف... الخ. واتذكر انا والزملاء اننا نجحنا في القيام بتصوير اماكن مهمة وحساسة كانت بحماية "جيش المهدي" او "مسلحي القاعدة"، الذين كانوا اكثر تساهلا مع عناصر امننا ومسؤولينا في أحيان كثيرة.

وحين يكون الوضع على هذه القاعدة، فإن الحديث عن حرية التعبير وحريات الصحفيين، يكتنفه مستوى رهيب من المغالطات. الحكومة تحاول ان تفتخر بأن سجونها خالية من اي صحفي، وتقول ان معنى هذا هو ان حرية التعبير في بلادنا هي الابرز عالميا. بينما يقول صحفيون تجولوا في بلدان مستبدة رسميا، ان حرية حركة الكاميرا في بعض بلدان الاستبداد اوسع من بلادنا الديمقراطية جدا.

المستبدون يسجنون الصحفيين، وديمقراطيو العراق يسجنون المعلومة المهمة ويحجبونها ويقيدون حركة الكاميرات. ولا نريد ان نبدو متطلبين او متبطرين في هذا الاطار، لكن الامر يثير السخرية، ففي وسع اي عراقي او اجنبي ان يحجز غرفة في فندق يطل على دجلة ويقوم بكاميرا احترافية بتصوير كل المنطقة الخضراء (حيث يقيم ساسة مرعوبون من الكاميرا) شبرا شبرا.. بل ان خدمات مثل غوغل يمكنها ان تمنحك هذه الصور بعملية خالية من التعقيد. ولذلك فإن كل التفسيرات "الامنية" المطروحة للقيود هذه، امر غير مقنع والتفسير الوحيد له هو استعداء وسائل الاعلام ومحاولة افشالها بأي طريقة.

الأمر يؤدي اليوم الى "فقر عراقي" رهيب، لا بالمال والخدمات، بل في الصورة. وحين تجرب ان تعمل بحثا في محركات الانترنت عن صور عراقية او لقطات فيديو، ستكتشف اننا البلد الاكثر فقرا. لن تجد بسهولة صورة تستحق النشر لباخرة عراقية. ولن تجد ابدا وصلة فيديو لسفينة عراقية او لقطة من ميناء مهم يمكن ان تخرج عن تلك اللقطات الرسمية شبه الميتة التي يقوم بالتقاطها مصورو الحكومة حصرا. ولن تجد بسهولة منظرا عاما من كل المدن. ولن تجد ولن تجد. وحين تحاول ان تصنع صورة لمكان عراقي فإن السلطات تدخل في انذار رسمي.

"المدى" نشرت قبل ايام تقريرا محزنا عن فشل مؤسسة بارزة هي "ناشينال جيوغرافيك"، في اعداد فيلم عن اهوار العراق. المؤسسة الدولية هذه غامرت بالكثير وحاولت الوصول الى اعماق الهور لصناعة فيلم "مال أوادم" عن اهوارنا المسكينة المحرومة. والنتيجة انهم تعرضوا للاعتقال مرتين خلال يوم وليلة، وغادروا البلاد كافرين بديمقراطيتنا هذه.

حرية الصحافة في هذا البلد هي الاختبار الابرز لدخولنا العصر الجديد. وهي المعيار الابرز لابتعادنا عن روح العسكرة والاستبداد. وهي خط دفاع حاسم عن الانسان. ففي غياب كاميرا الصحفيين يمكن للسلطان ان يفعل ما يشاء.

وعلى ذكر الساسة، فإن الكثير من ساسة العراق كانوا صحفيين، او شعراء، او يكتبون في الصحف والمجلات. وكنا نعتقد ان وجودهم في بلاط السلطان سيسهل الامور، لكن العكس يحصل دوما. ويبدو ان السلطان قام بتقريبهم اليه بهدف "كشف المؤامرات الصحفية الخطيرة" واحباط حركة الكاميرا. أشدد هنا ومعي كثيرون طبعا، على نية مرصد الحريات تخصيص سنة كاملة لتشجيع الصحفيين على ان يكافحوا من اجل "حرية الكاميرا"، وعلى الحكومة ان لا تتفاخر ثانية وبشكل بات مقرفا جدا، بأن سجونها خالية من اي صحفي، وكأن وجودنا خارج السجن جاء بفضل "مكرمة سلطان"، يغدق بها على رعاياه في جزيرة معزولة.

الخارجية تؤكد تواصل استعداداتها

الحكومة العراقية: بغداد غير معنية بمباحثات إيران و ٥+١

□ بغداد /عبد الله الزوبعي ومهند جواد

قالت الحكومة العراقية انها لم تدرس لغاية الآن تقديم أي مقترحات او مبادرة لإنهاء الخلافات النووية بين إيران ومجموعة "٥+١" خلال المباحثات التي من المقرر ان تستضيفها بغداد في ٢٣ ايار الجاري، فيما اعلنت ايران انها تعقد اٍمالاً كبيرة على مباحثات بغداد في انهاء هذا الملف.

وكان الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن الدولي بالإضافة إلى ألمانيا، (٥ + ١) والاتحاد الأوربي وإيران قد توصلوا في ١٤ من نيسان الماضي إلى تسوية فيما بينهم تفضي إلى عقد الاجتماع المقبل للمباحثات النووية الدولية في بغداد بعد ان تقدمت طهران بهذا الطلب ووافقت الحكومة العراقية عليه.

وقال علي الموسوي المستشار الإعلامي لرئيس الوزراء العراقي في تصريح لـ "المدى" ان "العراق سيكون مجرد مضيف لمباحثات إيران والدول الكبرى ، وانه سيهيئ "فقط" الأجواء المناسبة لعقدها". واستبعد تقديم أي مقترحات عراقية خلال جولة المباحثات.

ونفى الموسوي الأنباء التي تحدثت عن عزم الحكومة عقد المباحثات في المكان الذي عقدت فيه قمة بغداد ، وقال "نحن لم نتخذ قراراً بخصوص مكان عقدها وهو أمر قيد الدراسة".

وبشان مدى تأثير استضافة العراق لمباحثات ايران ومجموعة الدول الست على علاقته مع الدول العربية وخاصة بعد تصاعد وتيرة الخلافات بين أنظمة دول الخليج وطهران قال الموسوي "لا اعتقد انها ستؤثر على علاقة العراق مع دول الخليج ، وان العراق يرى ان الخلافات بين ايران ودول ٥+١ لها تأثير سلبي على المنطقة والاقليم وهي من المشاكل العالقة والمهمة ، وان حكومته تسعى لحلها من اجل استقرار المنطقة".

وأثارت زيارة الرئيس الايراني أحمدي نجاد الى جزيرة ابو موسى الاماراتية ردود افعال خليجية غاضبة ووصفت الامارت هذه الزيارة بالاستفزازية ما سبب حدوث ازمة بين ايران ودول الخليج.

من جهته أكد وكيل وزارة الخارجية لبيد عباوي "انهم مستمرون في الاستعدادات وتوفير مستلزمات عقد هذه المباحثات".

وقال عباوي لـ"المدى" نحن مستمرون بالاستعدادات وتوفير مستلزمات عقد هذا الاجتماع بنجاح وخلق الاجواء الايجابية ليتمكن الجانبان من انهاء هذه المشكلة بما يخدم المنطقة".

وبشأن عزم العراق تقديم مبادرة خلال هذه المباحثات قال عباوي ان"العراق ليس طرفاً في هذه المباحثات وانه مكلف فقط وبطلب من اطراف الدول المشاركة ان تكون بغداد باستضافة هذا الاجتماع".

وتابع ان "العراق سيكون مجرد ارضية لتهيئة متطلبات الاجتماع" وقال "سنقوم بالاستضافة فقط ولا نشارك باعمال الاجتماع والمباحثات الجارية والعراق ليس طرفا فيها".

وحول تحديد مكان انعقادها قال: "نحن بانتظار وصول الوفود الى تصورات كاملة حول المكان المناسب ولكن ننتظر فقط ان تأتي الوفود المقدمة من قبل المعنيين للاتفاق بشكل نهائي على مكان انعقاد المباحثات".

ولفت الى ان " العراق يمتلك عدة اماكن مهيأة لاستضافة المباحثات وانه تم تهيئة اكثر من مكان وسيتم عرضها على الوفود لاختيار الانسب منها".

وذكر وكيل وزارة الخارجية "ان بلاده لم تتسلم لغاية الآن قائمة الوفود المشاركة "، وقال ان "الاعداد لم نبلغ بها والدول التي ستشارك هي ست دول اوروبية بالاضافة الى وزيرة خارجية الاتحاد الاوربي كاثرين اشتون الى جانب الوفد الإيراني".

وكانت وزارة الخارجية قد اشارت في بيان الى ان "العراق معنيّ أكثر بهذه المباحثات خاصة أن أحد قرارات مؤتمر القمة العربية في دورته الـ٢٣ التي استضافها، في (٢٩ من آذار ٢٠١٢)، وما تضمنه إعلان بغداد يدعو صراحة إلى جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من السلاح النووي وغيره من أسلحة الدمار الشامل كافة".

وبينت أن "ترحيب العراق باستضافة ذلك الاجتماع كان من منطلق جديته في التعامل مع قرارات القمة العربية وحرصه على تحقيق السلام العالمي".

واستضاف العراق القمة العربية في ٢٩ اذار الماضي ونص اعلان بغداد في بعض فقراته فيما يخص التكنولوجيا النووية على "الترحيب بالخطوات العملية التي أقرها مؤتمر ٢٠١٠ لمراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وخاصةً ما يتعلق بإقامة مؤتمر ٢٠١٢ والمقرر عقده في فنلندا حول إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، والتأكيد على ضرورة أن يتحمل المجتمع الدولي والأطراف المعنية بإعداد مؤتمر ٢٠١٢ مسؤولياتهم للخروج بنتائج عملية تقود بوضوح إلى إنشاء المنطقة الخالية".

اما ايران التي تواجه ضغوطاً دولية وفرضت عليها عقوبات اقتصادية قاسية فتعول كثيرا على مباحثات بغداد في إنهاء هذا الملف فقالت على لسان وزير خارجيتها علي اكبر صالحي في تصريحات صحفية ان" هنالك أملا كبيرا باتخاذ خطوات عملية في بغداد لاستمرار المحادثات، كما أكد على ان ايران تولي أهمية كبرى للمحادثات الجارية مع مجموعة ٥+١ في بغداد". وأضاف صالحي أن "هنالك أملا كبيرا باتخاذ خطوات عملية في بغداد، من اجل أن تستمر المحادثات، بغية إزالة المشكلات التي تواجهنا". وكانت دول الاتحاد الأوروبي فرضت في تموز من العام الماضي حظرا نفطيا تدريجيا غير مسبوق على ايران وفتحت واشنطن الباب لفرض عقوبات جديدة على إيران.